كفى كذبا

يا وزارة الداخلية السعودية

بقلم: د. محمد طرهوني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن
والمعتقل سابقا في سجون المملكة



كفى كذبا يا وزارة الداخلية السعودية

مذكرة تبين حال السجناء الأمنيين الحقيقية، لا كما ذكر في الإعلام، ويمكنكم التأكد من ذلك بلجنة تقابل السجناء في جو آمن من إدارات السجون، ومتابعة ما يحصل لهم بعد ذلك.

بقلم: د. محمد طرهوني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن

والمعتقل سابقا في سجون المملكة

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا/ القبض:

يتم القبض بطريقة عشوائية وبتضخيم شديد -جنود مدججة وقناصة وأعداد كبيرة- وإهانة بالغة لكثير من المقبوض عليهم، وانتهاك لحرمات البيوت في التفتيش، وإتلاف لمقتنيات المقبوض عليه وإضاعة لها مع استخدام الكذب؛ لاستدراج المطلوب مع عدم الحاجة له في جل الأحيان، وعدم مراعاة الأطفال ولا سمعة الأسرة في الحي، مع الضعف الشديد في مراقبة الشخص قبل القبض عليه لمعرفة تحركاته واتصالاته ونحو ذلك، وكثير من المقبوض عليهم لو طلب منه الحضور بدون هذه الضجة لأتى دون تلكؤ، ثم إنه يتم القبض أحيانا كثيرة على من هب ودب مع المطلوب من إخوانه ووالده ومن كان معه في المنزل من أصدقاء وأقارب وبما قبض على أهله معه والله المستعان.

ثانيا/ التحقيق:

فيه ضعف شديد وإمكانات محدودة ويعتمد على التضخيم حتى يبين المحقق أن قد أتى بإنجاز كبير، ولكي يتنصل من أي مسئولية تقع على عاتقه إذا أبرأ المتهم فيفدي نفسه بالمسكين الذي قبض عليه وليس عنده أي مشكلة، ثم ينبني كل شيء على رأي هذا المحقق خشية المسؤولية أيضا ممن فوقه.

وتعتمد نتائج التحقيق على ما يلي:

١- **الحبس الانفرادي:** مدة طويلة والتهديد باستمراره إذا لم يعترف بما نسب إليه، ثم يوهمه أن الاعتراف لن يؤثر عليه، بل سوف ينتهي الوضع في وقت قصير لا يتجاوز الشهر أو الشهرين ويهون عليه ذلك، ويغريه بالخروج وغيره، فيعترف السجين كاذبا ظنا منه أن ذلك ينهي مأساته، خاصة في قضايا التكفير ونية العراق ونحو ذلك مما لا يحتاج إلى أدلة.

٢- **التعذيب بألوانه المختلفة:** مثل الضرب الشديد بالسلاسل والأسلاك المركب بها المسامير، وبالاستعانة بأشخاص يطيحون السجين وينهالون عليه ضربا بأحذيتهم في وجهه وبطنه وسائر جسده، وكذا يضربون رأسه بالجدار، وكثير أصيب إصابات بالغة من كسور وارتجاج وغيره، ثم استخدام العصا الكهربائية والضرب بها في أماكن حساسة كالجهاز التناسلي مما تسبب في عاهات مستديمة للبعض، ثم إغراق السجين في ماء حار يشوي وجهه مع شعوره بالغرق، ثم التسهير دون نوم قائما لمدة تصل إلى شهرين حتى يفقد السجين عقله، ثم التعليق بحيث لا يستطيع الجلوس لساعات طويلة، حتى تشوهت عضلات أرجل بعضهم بسبب ذلك وأضر به ضررا بالغا، ثم التعليق في وضع الذبيحة مقيدا رجليه ويديه وربط رجليه مع يديه بسلسلة، ويوجد أيضا تعرية لعورة السجين وكان بعضهم يفعل الفاحشة به أو يهدده، وربما أدخل عصا في دبره أو أطفأ السيجارة في أعضائه التناسلية، وقد توقف هذا فيما أظن خاصة بعد مقتل السواط الذي اشتهر ببعض ذلك، كما أنه يضاف إلى ذلك التفتيش في القصيم كل أسبوع بإهانات، ووضع الوجه في الجدار، وبطح السجناء، وإفساد أغراضهم، والدفع والسحب حتى الزنازين للمخالفين، وبعضهم ضرب في الجدار حتى مات دماغيا، حتى صار العسكر يتبجحون بذلك فيسمون نفسهم الوحوش، ومما يذكر أنه قنت بعضهم في الصلاة، فضربوا كل من في الغرفة حتى كسرت ترقوة أحدهم وضلعه ويده، وترك في السجن بلا علاج.

وأما في سجن عليشة: فكان يضرب السجين إذا طالب بالمستشفى ويبطح على بطنه ويوضع الحذاء في فمه ويسحب حتى كسر ضلعه، والتسهير هناك بالشهور والضرب أيضا حتى الإغماء.

وفي أبها قضى بعض السجناء سنة ونصفا بالقيود والكلبشات، وقضى بعضهم خمسة عشر يوما بالغمة مع الضرب يوميا، وهناك عراقي علقوه أربعة أشهر حتى خرجت بطة رجله، وهندي علق كالذبيحة وعذب بالماء يغرق فيه وهو حار، ثم اعتذروا له وضرب في المطار أمام الناس ولا زال مسجونا، ويمني في جدة أحضروا زوجته وأهينت كرامته، وتشادي هدد بإحضار أخواته، ويستخدم في التعذيب الثلج والدافور، وبعضهم قيل له تعترف وإلا العسكري يفعل بزوجتك الآن.

وممن يتعمدون تعذيبه من بعض المشايخ وطلبة العلم، وقد وضع أحد العلماء على صاجة حارة حتى تأذى أذى شديدا.

أيضا مما يستخدم في التحقيق: بعض الألفاظ الكفرية، فمنهم من يقول: (أحط ربك في خشمك)، ومنهم من قال: (خلي ربك في الدرج)، والعياذ بالله.

٣- **التهديد:** بالإتيان بالزوجة أو الأخوات والتلميح بفعل الفاحشة كما سبق وكذا الإتيان بالزوجة والتهديد بكشفها أمام السجين.

٤- **السجن لبعض الأقارب:** ممن لا علاقة له بالأمر، كالزوجة وأطفالها والأب ونحو ذلك حتى يعترف، كما يحصل أثناء التحقيق تلفظ ببعض الألفاظ الكفرية، مع المنع من الصلاة أحيانا خلا السباب والقذف واللعن.

وبطبيعة الحال أثناء السجن الانفرادي فترة التحقيق، يمنع السجين من الاتصال بأهله ومن الزيارة، مما يجعله ينهار نفسيا، فيقر على نفسه بأمور لا علاقة له بها إطلاقا حتى يرتاح من هذا العذاب، خاصة إذا رأى تدهورا في صحته البدنية، فهناك من أصيب بالسكر والضغط وبالقلب، أو جاءته حالة نفسية خطيرة حتى خشى على نفسه الموت، وبعض السجناء هدد بأن يؤتى بأطفاله ويضرب أمامهم إن لم يعترف، ويلاحظ أن عددا كبيرا قضى في الحبس الانفرادي مددا طويلة تصل إلى السنوات.

ثالثا/ التصديق:

يطلب المحقق من السجين أن يذهب إلى المحكمة ليصدق على أقواله، ويتم ذلك بأن يكتب المحقق ما يريد وبأسلوب ماكر مخادع لا يفهمه أكثر السجناء بحيث يورط السجين في قضايا لا علاقة له بها، خاصة أنه لا يسمح للسجين بأي حال من الأحوال الاستعانة بمحام طوال التحقيق وطوال سجنه وطوال المحاكمة كما سيأتي ذكره، ثم يطلب منه الإقرار بما كتب حتى وإن لم يكن أقر به في التحقيق، فإذا امتنع أعاده للحبس واستعمل معه الإرهاب بإبقائه في الانفرادي والضرب ونحو ذلك،

حتى يضطر للتجاوب معه، فإذا ذهب للقاضي فذكر له أنه أقر تحت التعذيب أو التهديد لم يقبل القاضي إقراره ورده، ولكن يا ويله من المحقق الذي سيبدأ معه مشوار التعذيب والحرمان مرة أخرى حتى يضطر إلى الإقرار أو البقاء سنوات في هذه الحال كما حصل للبعض.

رابعا/ السجن وحقوق السجين:

لا يعرف المقبوض عليه أو السجين أي حقوق له حتى يطالب بها، وبعض السجون يريه أوراقا بها حقوقه في السجن وما لا يسمح فيه، لكنه لا يمكن من قراءتها ويطلب منه البصمة على ذلك، ثم إذا علم السجين شيئا من حقوقه فإذا طالب بها قوبل بالضرب والحبس الانفرادي والحرمان من هذا الحق وغيره أحيانا.

لا يوجد أي تمييز للمنضبط بنظام السجن أو من شهد له بحسن التعامل، وبالتالي لا يوجد عقوبة للمخطئ بالحرمان مثلا من هذه المميزات، إنما فقط الضرب والانفرادي وإضاعة الحقوق والإهانات.

ومن الحقوق التي سمعنا عنها ما يلي -مع بيان الحقيقة-:

١- السجن في المدينة التي بها أهله: وهذا غير صحيح بالمرة، فبالنسبة لكثير جدا من السجناء وعلى وجه الخصوص غير السعوديين حيث جل اليمنيين في سجن القصيم، وسائر الجنسيات في عسير، والسعوديون من أهل المدينة في القصيم وبعضهم في جدة، وأهل تبوك في جدة، وكثير من أهل الجنوب في الرياض، وغير ذلك مما تسبب في عذاب للأهالي مع الزيارة في هذا الوضع المزري، كما تسبب في الحرمان الفعلي من كثير من الزيارات لكثير من السجناء، بل والحوادث المرورية لأسر عدة، حتى إن بعض السجناء فقد أعدادا من أسرته بسبب تلك الحوادث أثناء سفرهم لزيارته والبعض الآخر طلق زوجته بسبب ذلك والبعض لم ير أطفاله لمدة تصل إلى السنة أو تزيد، وأما غيرهم من أسرته فسنوات عدة، خمس وست وزيادة.

ويقال إنه يتم صرف تذاكر للأسر، والحقيقة أن الكثير لم يصرف له أي تذكرة، ومن كان يصرف له يتوقف الصرف أحيانا عنه، كما أنه لا يصرف إلا عدد محدود لا يشمل أفراد الأسرة مع مشكلة الحجز

وتطابقه مع موعد الزيارة وعدم توافق مواعيد الطيران مع أعمال الناس وصعوبة ذلك في الإجازات، والبعض مريض أو كبر في السن أو مرتبط بعمل لا يمكنه معه السفر، وهذا كله جعل التواصل مع الأسر من أصعب ما يكون، والسبب كله ضياع هذا الحق من حقوق السجين وهو أن يسجن في مدينة أهله .

٢- السجن الجماعي، والتواصل مع السجناء: كثير من السجناء قضى ربما نصف سجنه في الحبس الانفرادي كما أن الجماعي ما هو إلا شبه انفرادي، فربما سجن مع شخص واحد فقط وربما مع شخصين سنوات عدة في غرفة واحدة مغلقة عليهم لا يدرون عمن بجوارهم في نفس العنبر ولا يدري عنهم أحد، والأدهى من ذلك ما يحصل في جدة مع بعض المساجين حيث منهم من هو في الزنازين الانفرادية المصممة لشخص واحد ولكن يوضع بها اثنان وربما ثلاثة ويعاملون معاملة الانفرادي في أمور كثيرة ويقال لهم هذا هو الجماعي بالنسبة للأجانب.

ولا يسمح برؤية السجين لأي سجين آخر سوى من بغرفته فضلا عن الحديث معه، فلا يخرج السجين من غرفته إلا معصوب العين مقيد اليدين والرجلين، وهذا له أثر نفسي شديد على السجين ويصعب عليه الانخراط في المجتمع بعد ذلك، وربما أصيب برهاب اجتماعي فضلا عن زيادة الصعوبة عليه إذا سجن مع من لا يتوافق معه هذه المدة الطويلة، وهذا يجرنا للنقطة التالية.

٣- حق الانتقال إلى غرفة ملائمة: وهذا مرفوض في أغلب السجون، بل يضطر بعض السجناء للإضراب أو إيذاء نفسه بضرب رأسه في الأرض أو الجدار أو محاولة الانتحار، حتى يتم نقله بعد أن يعاقب عقوبة شديدة لما فعل، من سجن انفرادي، وضرب وحرمان، وغير ذلك.

٤- المكان المناسب: طبعا لا توجد تهوية طبيعية إطلاقا، حيث لا منفس في الغرف والزنازين، وربما تعطلت التهوية الصناعية أو كانت باردة أو حارة، وعلى السجين التحمل، ولا تدخل الشمس الغرف إلا نادرا من خلال حاجز بلاستيكي في الأعلى، والإضاءة تجهر العين سنوات طوال فلا يعرف السجين الظلام؛ لينعم بنوم مثل بقية البشر، ودورة المياه وقضاء الحاجة والاغتسال جزء من الغرفة، فلا سواتر ولا أبواب، سوى حاجز حوالي متر ونصف، والكاميرات موجهة من أعلى طيلة الوقت

ويمنع وضع أي ساتر وإلا فالعقوبة، وكما تقدم ربما حشر ثلاثة في زنزانة لشخص واحد عبارة عن مكان لفراش أرضي ينام عليه ومساحة مثله للحركة ووضع الأغراض مع منطقة لقضاء الحاجة والاغتسال، فكيف تتسع لثلاثة؟ ولنتخيل كيف يقضي الإنسان حاجته بنظرة إنسانية؟ وكذلك في بعض الحالات في الغرفة التي لا تتسع إلا لستة أفراد، فيوضع بها أحد عشر فردا وربما أكثر.

٥- **الطعام واللباس:** يفرض السجن عليك طعاما عليك الرضا به، سواء وافقك أم لا يوافقك، وسلسلة كثيرة لا نطيل بذكرها، المهم لا يسمح لك بأن تأكل ولو مرة من يد أهلك، أو أن تشتري طعاما من الخارج بنقودك كسائر سجون العالم، حتى إن بعض السجناء يشتهي الطعام أو الفاكهة سنوات عدة، فلا يراها بعينه ولو مرة واحدة.

ونظام الإعاشة المعلن عنه في الصحف والمصور له صور مغرية لا تمت بصلة للواقع، والمدعى العمل به من يوم السبت ٧/١٦ لم يتم تنفيذ شيء منه إلى تاريخنا، ولازال الطعام بمستواه المتدني ونوعيته السيئة.

وأما اللباس: فيفرض عليك ثياب زرقاء بجيب في اليمين صغير ولا يوجد جيوب جانبية كلبس المجانين، ولا يسمح لك بغيره، وربما أتوك بثوب أبيض في العيد ثم يسحب منك بعد العيد، ولا يسمح لك بعدة ثياب وإنما تحصر في عدد معين ويتم أخذها للمغسلة مرة في الأسبوع، ولا يسمح بأكثر من أربع قطع كما في بعض السجون ولا يسمح بشراء الملابس فيها أيضا، وإنما تجلس بالمقطع حتى يحن عليك المسئول بالجديد.

٦- **الرياضة والترفيه:** هذه أخرجها من قاموس السجن، فلا يوجد مكان ملائم في الغرفة، ولو حاولت ممارسة بعض التمارين منعت من الإدارة وأخذ عليك التعهد ثم العقوبة، ولا يوجد حدائق كما يزعمون ولا في الأحلام، وإنما يوجد قفص حديدي كبير مثل قفص الحيوانات يدخل فيه السجين مرتين في الأسبوع، كل مرة ربع ساعة أو عشر دقائق مما يسمى بالتشميس، وربما كان في البرد القاسي أو في عز الظهيرة أو أثناء المطر لتقف فيه هذه المدة، ثم تعاد لغرفتك وما هو إلا إزعاج من النوم فقط.

وأما الترفيه: فإذا كان حال الرياضة كما تقدم، فهل سيكون هناك ترفيه؟ بالطبع لا يوجد إلا التلفاز وفي بعض السجون وله مدة محددة، ولا يوجد لديك ريموت لتتحكم فيه وإنما يتحكم فيه العسكر من الخارج وبقنوات محددة، وممنوع عنك قناة المجد وقناة الجزيرة على وجه الخصوص ومكان التلفاز مرتفع ويضربه الضوء مما يضر البصر وسائر الجسد، كما أنهم يغلقونه إذا وجدت أخبار ذات أهمية.

٧- **القراءة والاطلاع:** ممنوع شراء المجلات والدوريات وأي جرائد سوى ما يسمح به السجن من الجرائد المحلية، حتى الشرق الأوسط ممنوعة، وتقوم الإدارة باختيار الجريدة التي تشتريها أنت بمالك وترغمك عليها بعد سحب أوراق الصفحة السياسية أو غيرها مما تراه، وربما سحبت الجريدة بكاملها، أما الكتب فتمر الشهور بدون أي كتاب، وأعدت الإدارة قائمة بالكتب المسموح الاطلاع عليها وجلها كتب سطحية، لا يوجد بها كتب تفسير أو فقه أو حديث أو عقيدة أو أصول وحتى هذه يشترط ألا تقتني أكثر من خمسة كتب، وأيضا لا يوفرونها لك إلا نادرا وقطعا لا تحلم بكمبيوتر أو انترنت ولو محلي، ويحظر تماما القلم أو المرسام أو حيازة أي ورقة ولو صغيرة، أو الكتابة بأي وسيلة كانت، والعقاب صارم كما سيأتي في العقوبات.

٨- **الدراسة:** سنوات يطالب السجناء باستكمال دراستهم ولا مجيب، ويُضحك عليهم بتعبئة أوراق لطلب الدراسة، ويطلب منهم إحضار الشهادات السابقة، ثم لا يتم أي شيء كما يرفض أصلا التقديم بالطلب، إلا لنوع معين من الدراسة ومرحلة معينة، وسوى ذلك مرفوض ابتداء.

٩- **العلاج:** كان سيئا جدا، حتى مات جماعة في السجون بسبب الإهمال الطبي، ومنهم الدكتور الأردني، ثم تحسن نوعا ما، إلا أن مستوى الأطباء متدني وتوجد مشاكل في صرف العلاج، خاصة مع اعتماد العسكر للصرف وهم جهلة بما يترتب على الخلل فيه، كما أن هناك حالات مزمنة تحتاج إلى متابعة دائما ولا يوجد ذلك وحالات أخرى خطرة تستوجب التحويل إلى المستشفيات وإجراء عمليات ونحو ذلك، ولكن لا حياة لمن تنادي حتى إن بعض السجناء فقد بصره بسبب، الإهمال وآخرون تدهورت حالتهم تدهورا شديدا، ولا يوجد مراعاة للمرضى النفسانيين بل ربما أسيء معاملتهم أكثر، وبعضهم وضع لمدة طويلة في الزنازيين الانفرادية مما أضر به كثيرا.

١٠- استغلال الوقت: هذا ملغي تماما، بعكس السجون العامة فلا دورات تثقيف أو تعليم حرفة أو يسمح لك بأي عمل منتج تحت إشراف السجن، بل لو قمت بأي نشاط ولو رسمة صغيرة حوسبت عليها، حتى ضاعت سنوات طوال بدون فائدة.

١١- حقوق مشتركة بين السجين، وممن لا ذنب له وهم أهله، وتنقسم إلى:

أ. الزيارة العامة: وهذه ترتبط بما تقدم من ظلم السجين وأهله بسجنه بعيدا عن منطقتهم، ثم بعد ذلك لك أن تتخيل زيارة واحدة في الشهر بتمامه، وربما كل خمسة أسابيع ولمدة نصف ساعة فقط، أو أقل لكل الأسرة مهما كان عددهم، سواء كان له أطفال يحتاجون شيئا من الوقت أم لا، وسواء لديه مشاكل أسرية أم لا، ثم مع ذلك يجلس معهم رقيب ليكمل مسلسل الإزعاج الذي يبدأ بالسفر الشاق لمدة تزيد عن ثلاثة أيام أحيانا، ثم التفتيش المهين في الدخول والخروج، وفي بعض السجون توجد كاميرات مراقبة مخفية في جهاز صوت الأذان أو إنذار الحريق أو الساعة إذا وجدت ساعة حائط، بالإضافة إلى وجود أجهزة تنصت في غرف انتظار الزوار وفي غرف الزيارة أيضا، وقد أخطأ أحد الجنود وأدخل سجينا غرفة لينتظر فيها، فإذا بها جهاز الاستماع، فسمع صوت أمه وأخته وهما تتحدثان في غرفة الانتظار.

ومع كل ذلك توقف الزيارة أيام إجازة عيد الفطر وعيد الأضحى، بخلاف السجون العامة التي تفتح فيها طيلة العيد، ولأجل تلك المشقة طلب كثير من السجناء من أهلهم عدم المجيء شفقة عليهم، ثم يحاسب السجين على كل كلمة قالها هو وأهله في الزيارة مما لا ترضاه الإدارة، وتسجل عليه المخالفة، ويعاقب عليها وربما بالحرمان، إضافة إلى أن العسكر يؤذون النساء في الزيارات ويعاكسونهم، ويحاول بعضهم إركاب التي تأتي وحدها بسيارته، ويقول بعضهم لبعض: (خلينا نكحل عيوننا).

ب. الزيارة الخاصة: بدلا من أن تكون أسبوعية، وفي السجون العامة يخرج السجين لأهله ويقضي معهم الخميس والجمعة، فإنها زيارة يتيمة كل شهر أو خمسة أسابيع ولمدة ثلاث ساعات فقط، وغالبا لا يقضيها السجين كاملة بسبب خلل النظام فتكون ساعتين مثلا بعد العناء في المجيء، ولابد من

مجيء رجل مع الزوجة، وعليه أن ينتظر خارجا هذه المدة مهما كان مرهقا بسبب السفر أو السن الكبير.

ثم التفتيش من أقذر ما يكون، حتى إن بعض السجانات تدخل يدها بين إليتي المرأة أو تتحسس فرجها، وتطلب منها خلع جميع ملابسها قبل ذلك سوى العباءة، وغير ذلك مما لا نطيل بذكره، على الرغم من كون السجين يتم تفتيشه مرتين قبل دخوله الزيارة وبعد خروجه منها سواء العامة أو الخاصة، ويكون هذا التفتيش يدويا وأكثر من مرة، ثم يدخل على جهاز الأشعة الضار بالصحة أيضا قبل الزيارة، وبعدها ولا يسمح له بأخذ أي شيء معه في الزيارة حتى الماء للشرب الذي لا يوجد في غرف الزيارة في بعض السجون.

ولأجل الإرهاق والتعب النفسي وقلة المدة التي لا تكفي لمدارسة أمور الأسرة والإشباع العاطفي مع الحياء من بعض الأهالي والسجناء، يرفض الكثير منهم الزيارة الخاصة وكثير من السجناء له سنوات لم يحصل على أي زيارة، ومنهم من اضطر لتطليق زوجته؛ لأجل حقها الشرعي الذي لا يوفر القليل منه إلا بهذا الذل والمهانة، هذا بالإضافة إلى ضيق المكان وقذارته وعدم توفر طعام فيه، ويمنع دخول الأطفال، وكأنه لا يوجد لهم حقوق في الجلوس مع أبويهم.

ثم إن هذه الزيارة لا يسمح للسجين المطالبة بها إلا بعد ستة أشهر من سجنه، ثم الفترة التي بعد ذلك حتى تسمح له الإدارة، أضف إلى ذلك حرمان السجين وأهله من الزيارة الخاصة طيلة شهر رمضان وحتى تنتهي إجازة العيد، ثم حرمانهم أيضا طيلة إجازة عيد الأضحى مما يضيع عليهم زيارتين، كل سنة كما أنه يتم حرمان الحائض والنفساء من الزيارة، بالإضافة إلى الظروف الطارئة التي تحصل للأسرة ولا يسمح بتغيير الموعد، فربما لم يسلم للسجين إلا ثلاث أو أربع زيارات سنويا مع كل هذا الهم.

ج. الاتصال: لك أن تتخيل أنه لا يسمح للسجين إلا باتصال واحد كل أسبوعين، ولمدة خمس عشرة دقيقة فقط أو عشر دقائق كما في بعض السجون، ويحصر في رقمين فقط لا يتجاوزهما، تسمح بهما إدارة السجن مع العلم بأن المكالمات متجسس عليها ومسجلة أيضا، مما جعل بعض السجناء

يرفض الاتصال، ومع ذلك أي كلمة لا يرضاها المشرف الذي يجلس معك أثناء المكالمة مع ما سبق من التسجيل تتسبب في منع الاتصال عنك، ثم هناك إهمال كبير في بعض السجون من مشرف الاتصال فربما مر شهر أو زيادة دون اتصال كما أن بعض الضعفاء من المساجين وعلى وجه الخصوص في إخواننا غير السعوديين تمر شهور طويلة دون اتصال.

وأما الاتصال في العيد فلمدة دقيقتين فقط وفي الوقت الذي تحدده الإدارة ربما في منتصف الليل ثاني يوم أو ثالث يوم، فكم تكفي هذه المدة للتهنئة للوالدين أم للزوجة أم للأولاد أم ماذا؟

وبالنسبة للإخوة الذين لهم رقم دولي يعانون الأمرين حتى يسمح لهم بالاتصال به، فربما تأخر السماح سنة أو أكثر.

ويلاحظ أن النظام لا يسمح في الزيارات أو الاتصال إلا لأقارب الدرجة الأولى فقط، من الأبوين والأولاد والزوجة، وسائرهم لا يسمح له بأي حال مما حرم، من الأعمام والعمات والأخوال والخالات وغيرهم من أقاربهم السنوات الطوال، فضلا عن الأصدقاء والجيران والأصحاب، وقارن ذلك بسجون أخرى لترى الفرق الكبير، كما أنه يوجد في النظام ما يسمى باليوم العائلي ولكن في الواقع لا وجود له ولم يحصل لأحد من السجناء .

وأيضا يسمح النظام بخروج السجين في الحالات الطارئة لحضورها بضمانات معينة، كالزواج والوفاة ونحو ذلك، ولكن للأسف لا وجود لذلك إلا نادرا، فكم من سجين تزوجت ابنته أو ابنه، أو توفيت أمه أو والده، ولا حياة لمن تنادي، بل إن أحدهم تزوجت ابنتاه وتوفي والده ولم يشهد شيئا من ذلك، وقارن هذا بالخرافة التي ذكرت في الإعلام من مراعاة الحالة النفسية للسجين، والسماح لأحد أقاربه بقضاء بعض الوقت معه في السجن، وأن من يظهر عليه بوادر العلاج يخرج لقضاء بعض الوقت مع ذويه، وهذا لم يحدث إلا في الأحلام، وبعض العسكر وسائر مسئولي الداخلية يستغلون اتصال الأهالي عليهم ووجود أسماء النساء وأرقام الهواتف، فيتصلون عليهم ويحذرونهم، وبعضهم يحث الزوجات على طلب الطلاق من أزواجهن.

١٢- نقل السجين خارج السجن: تكلمنا على النقل داخل السجن بالغمة والقيد والكلبش ولباس المجانين، وأما خارج السجن فكذلك، وربما ألبس ثوبا أبيض ثم يحشر في سيارة مغلقة لا يوجد بها أي منفذ وعليها علامة سيارة الإسعاف في ظلام دامس وباب حديدي، وربما بدون تهوية، ويمنع من كشف الغمة مع ذلك وربما تم تقييده في حلقات حديدية في أرضية السيارة، وإذا نقل معه أحد يمنع الكلام، وربما سافر في هذه الحالة المزرية من بلد لأخرى، ويقضي السجين ساعات طوالا في هذا الوضع، أما في الطائرة فمخالفة الأنظمة الدولية بنقل السجين بهذه الصورة، سواء في طائرات خاصة أو في الطائرات العامة، حيث يدخل الطائرة أول واحد ويوضع في آخرها ثم يخرج آخر واحد فيها، على الرغم من وجود خفارة معه ثلاثة رجال على الأقل، ولو حدث أي طارئ للطائرة فهو هالك لا محالة إلا أن يشاء الله.

١٣- الإعانات المالية: أما بالنسبة للسجناء، فللسجين أربعة ريالات يوميا يشتري منها الجريدة إذا سمح له، ويشتري ما يحتاج من زيت وعسل وتمر وأي مشتروات مسموح بها، فإذا الجريدة استنفذت ٣ ريالات بقي له ريال! يعني مصروفه اليومي أقل من طفل في الروضة، ثم تسمى هذه إعانات! ولكنهم يعطون من يعمل معهم جاسوسا داخل السجن على السجناء ٢٠٠٠ ريال شهريا، نظير أكاذيبهم على السجناء، وأما الأهالي فيوجد الكثير من السجناء لم يصل لأهاليهم ريال واحد من الدولة بل مال السجين غالبا الذي يضبط معه أو في البنوك لا يتمكن أهله منه، وهم في أمس الحاجة إليه وبعض الأسر التي يصرف لها إعانة إنما هي فتات لا يكفي فبعض الأسر تعطى ١٠٠٠ ريال في الشهر ومع ذلك تتوقف من حين لآخر، وبعضها لمدة سنة فقط كما لا يؤمن لهم إيجار ولا فواتير كهرباء ونحوها، مما جعل الأهالي في حالة يرثى لها، فمدوا أيديهم للناس، وطردوا من منازلهم، وترك أطفالهم مدارسهم، وهدمت أسر بسبب ذلك، فكيف تعيش أسر بدون عائل سنوات وسنوات، ولا يستبعد أن وقع بعضهم في الانحراف الخلقي وسائر المحرمات؛ لتأمين اللقمة الضرورية للحياة.

وهذا المبلغ المذكور في تصريح الداخلية على فرض صدقه فهو فضيحة، فقولهم: ٥٢٩ مليونا إذا قسم على خمسة عشر ألف سجين خلال عشر سنوات مثلا كان نصيب السجين وأهله في العام الكامل ٣٥٠٠ ريال، يعني عشر ريالات يوميا تقريبا، فماذا تعمل لهم؟ يشترون بها فصفصا؟

١٤- الزواج: من رغب في الزواج يضيق عليه جدا، فمن السجناء من تقدم بطلب ذلك وأجل طلبه سنوات، كما أنه يمنع أن يتزوج من قبل أحد زملائه في السجن، وإذا تم الزواج عن طريق التوكيل الذي تتحكم فيه الإدارة، حيث يطلب منه ذكر اسم المرأة، فإذا لم تتقبل الإدارة ذلك رفض التوكيل، وإذا تم الزواج فإنه لا يسمح له بالخروج المؤقت، وإنما وصل الأمر ببعض السجون أن تكتفي بمنحه زيارة شرعية عادية مثل أي شخص متزوج.

١٥- التوكيل الشرعي: سبق بعض ما يتعلق به والإدارة تتحكم فيه حتى إن طلب التوكيل ربما يأخذ سنة كاملة حتى يعرض السجين على كاتب العدل، ومع ذلك ممنوع التوكيل العام، وممنوع توكيل غير السعودي، وممنوع التوكيل في أمور تتعلق بالقضية أو مراجعة الجهات الأمنية.

١٦- المعاملة الحسنة: للأسف فإن العسكر يفهمون أن السجناء خوارج وأنهم يكفرونهم، ويدرسون أن قتلهم كقتل عاد وثمود، فبالتالي المعاملة تترتب على ذلك، إلا أنها في تحسن، وأسوأ معاملة في سجن القصيم، ثم عسير، ثم جدة، ثم الدمام، ثم الحائر وهو أحسنهم كما تتفاوت أيضا بسبب الظروف، فالعقاب فيه إجرام كما سيأتي وكذا حسب حالة السجين، فإن كان غير سعودي فإهانته أكبر ومعاملته أسوأ، وكذا إن كان منكسرا ضعيفا.

ولا ننسى العنصرية البغيضة التي في السجن، فبعد أن كان السجناء سعوديون وغيرهم سويا، أصبح السعوديون وحدهم وغير السعوديين وحدهم، وبالطبع اختلفت المعاملة جذريا مع غير السعوديين.

١٧- المطالبة بالحقوق: إذا عرفت أن لك حقا وطالبت به، كان الرد عليك أنت سجين، وإذا أوذيت بغير جرم قيل لك الخير يخص والشر يعم، وإذا أصررت على حقك كان العقاب بالمرصاد، وليس لك طريق للمطالبة بحقك إلا الطلب من العسكري الذي لا تصل إليه إلا عن طريق سماعة في

الجدار وربما لا يرد عليك يوما كاملا، وإذا رد وكان غير سيء ربما لم يزد عن كلمة طيب ولا يحصل شيء، وأما رقيب الجناح فربما لا تراه أسبوعين متواصلين ولا يملك لك شيئا، وأما ضابط الجناح فلا تراه إلا عند المشاكل، فأحيانا تمر الشهور لا تراه وإذا رأيته لا يمهلك دقائق لتعرض طلبك، وأما إذا كتبت طلبك عن طريق الرقيب فربما ألقي في القمامة أو حفظ، فلا طريق غالبا إلا الإضراب وهذا لا يفيد أيضا، فهناك من أضرب حتى أوشك على الهلاك فلم يجب له طلبه، وهم لا يهتمون بالمضرب بل يؤخذ ويسلسل بالقيود في رجله والكلبشات في يديه ويربط يديه إلى رجليه، ويكتف بقيد مخصوص، ويرمى في الزنزانة الانفرادية بدون فراش عاجزا عن الحركة تماما، لا صلاة ولا حمام حتى يفك إضرابه ثم يعتبرون إضرابه مخالفة يحاسب عليها عند الحكم عليه، وكذا إذا ضرب رأسه بالجدار أو الأرض أو حاول الانتحار لكي ينفذ طلبه، فالمعاملة بالمثل.

ونظرا لما تقدم، فإن حالات محاولة الانتحار تتكرر بسبب سوء المعاملة وغياب الحقوق وعدم المحاكمة السنوات الطوال وتدمير الأسر مما دفعهم إلى زيادة في التضييق حيث منعت أشياء كثيرة عن السجين خوفا من استخدامها في الانتحار، فلا يوجد أي شيء معدني بيد السجين، ويمنع الصابون والشامبو والمعجون وكذا مزيل الشعر وأمواس الحلاقة منعا باتا، ويمنع أن تكون لديك ماكينة حلاقة وإنما تكون خارج الغرفة ويسمح لك بها مرة في الشهر، وغير ذلك كثير خلا الممنوعات التي لا معنى لها مثل الزبادي في بعض السجون، والعسل في البعض الآخر، وحبة البركة والزيت، ويترتب على المطالبة بالحقوق أو تحصيل شيء من الممنوعات العقوبات، وهي على أتفه الأسباب فتضرب ضربا مميتا، وتسب بأقذع السب حتى يقال للسجين: ما اسمك؟ فيقول: فلان بن فلان، فيقال: له بل أنت حمار بن بسطار، ونحو ذلك ولابد أن يسمي نفسه بمثل ما يقال له، كما يرمى في الزنزانة الانفرادية كما تقدم، ويمنع أحيانا من الصلاة والطعام والشراب والدواء ودخول الخلاء، كما يعاقب بمنع الزيارة والاتصال حتى إن بعضهم منع من الاتصال أكثر من سنة.

ومن العجائب في السجون طريقة ضمان حقوقك من مال أو أمانات، فيكفي في ذلك أن يتسلمها منك عسكري لا تعرف عنه أي شيء بدون أي إثبات، فإذا أرادوا الإثبات فيكتب العسكري ورقة بها

ما استلمه منك، وتبصم أنت عليها ويأخذها هو، تخيل! ولذا ضاعت حقوق كثير من السجناء، وسرقت أموال لهم وساعات وأمانات كثيرة.

كما أن المعاملة وإعطاء الحقوق مبنية على الكذب العجيب، فيكذب عليك العسكري المسئول عنك، بل ويقسم أحيانا أيمانا مغلظة كذبا حتى سميت الإدارة كلها عند كثير من السجناء باسم: "مؤسسة اكذب، وكثر من الكذب" أو "إدارة اكذب، وصدق نفسك".

وما يظهره الإعلام عن العسكر بأنهم أقوياء وأبطال ونحو ذلك هو من نفس النوع، فكثير من الجنود من أجبن ما يكون حتى إنهم عند المشاكل وهم قوات الطوارئ يهربون من أمام أعداد قليلة من المساجين الذين لا يملكون أي سلاح، كما أن الكثير منهم يبتلعون الحبوب المخدرة ويتعاطونها، ومنهم من هو معروف بأنه يفعل به الفاحشة، حتى إن مدير سجن كبير من السجون الخمسة كان من أشهر الناس بذلك، ولا داعي لذكر اسمه.

وأخيرا/ القضايا والمحاكمات: وهذه عمدة الموضوع وكارثة الكوارث، وقد سبق أن المحقق يلبس المتهم بأي قضية وإن كانت كذبا، ولكن لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل هناك بعض السجناء بل كثير منهم لا قضية له إطلاقا، ومع ذلك يهمل سنوات حتى ينتبه إليه، وقد كذب المتحدث الرسمي باسم الوزارة كذبات عدة، منها ما هو مؤكد مائة بالمائة، ومنها ما هو غير مقبول عند التأمل.

فأولا/ بالنسبة لعدد المساجين:

زعم أنهم ١١٥٢٧ وهذا فيه نظر؛ لأن عدد من دخل سجن الحائر فقط تجاوز ٨٠٠٠ حسب أرقام السجناء وباقي السجون الأربعة يتراوح بين ١٥٠٠ -٢٠٠٠ سجين هذا سوى الموقوفين في السجون الفرعية على ذمة التحقيق أو غيره، ولا شك أن هناك قدماء وتكرار في الأرقام فالذي يظهر زيادتهم عن هذا العدد بما يقارب ١٥٠٠٠ سجين.

ثانيا/ زعم أنه تم إطلاق ٥٨٣١ سجين، وهذا مستحيل وضرب من الخيال فلربما تمر السنة كاملة لا يسمع السجناء بإطلاق سراح أحد -اللّهم إلا فرد أو فردين فقط- ولو حاسبنا المتحدث بما يفخر

به أنه تم إطلاق سراح ١٨٤ خلال الأشهر الثلاث الأولى هذا العام، لعلمنا درجة المبالغة؛ لأن معنى ما ذكر أنه على أقصى تقدير يتم إطلاق قرابة ١٩٠ خلال العام كاملا وليس ثلاثة أشهر كما ذكر ولو فرضنا استمرار هذا المتوسط الرائع الذي يفتخر به، لما وصل العدد خلال عشر سنوات إلى ألفي سجين، فكيف والحقيقة أنهم الآن يسرعون في إطلاق السجناء خاصة غير السعوديين بعد إبرام الاتفاقات الأمنية مع دولهم للتخلص منهم ومن نفقاتهم ومسؤولياتهم، لاسيما والكثير منهم بلا قضية، وإنما للاشتباه والاحتراز والله المستعان .

وفي السنوات السابقة كما ذكرت، لم يكن يطرق سمع السجناء إطلاقات حتى في المناسبات المتوقعة، كما يسمع هذه السنة على وجه الخصوص.

ثالثا/ تلبيساته بشأن عدد المحكومين، وإشعاره بأنه لم يتبق إلا عدد قليل لم تتم محاكمتهم، وهم في سبيلهم للمحاكمة وهذه كذبة كبيرة؛ لأن المحكومين قلة قليلة جدا فإنه يتم محاكمة حوالي ٣٠٠ متهم سنويا؛ لأن عدد القضاة المخولين عشرة ودوامهم قرابة عشرة أشهر بعد حذف رمضان والعيد والحج وإجازته السنوية، فله في كل شهر ثلاثة متهمين لا يستطيع إنجاز أكثر من ذلك، خاصة وبعض القضايا تأخذ عشر جلسات وأكثر وهذا الموافق لتصريحه بأنه تم خلال السنتين الماضيتين محاكمة حوالي ٧٠٠ متهم، وبهذا النهج يستغرق محاكمة الموقوفين قرابة أربعين سنة وربما يكون الحكم لأحدهم بعد هذه المدة البراءة من التهمة الموجهة إليه مما يعجب لذلك.

وأما العدد الذي ذكر أنه حكم في محاكم سابقة فهو من جهة مبالغ فيه جدا، وحسب إفادتي شخصيا التقيت قرابة ٢٠٠ سجين لم يكن فيهم سوى حوالي خمس سجناء حكموا في المحاكم القديمة ومن جهة أخرى فقد اتخذت الوزارة منهجا لإلغاء تلك الأحكام وإعادة محاكمتهم في المحاكم الجديدة التي تم انتقاء قضاة معينين حسب الطلب، وأمروا بأوامر محددة اختلفت جذريا عن المحاكم العامة.

ولتصوير ذلك نذكر أن أحد السجناء حكم في قضية في المحاكم العامة بالسجن لمدة سنتين ولكنه أحيل للمحاكم الجديدة، وأمر القاضي الأول بأن ينقض حكمه ثم حكمه القاضي الجديد بالسجن

لمدة عشرين عاما، ثم المنع من السفر لمدة عشرين عاما أخرى، مع الجلد أكثر من ألف جلدة، وكل قضيته أنه ساهم في مساعدة شخص للذهاب إلى العراق ضمن ثلاثة اشتركوا جميعا في ذلك، وحكم كل منهم بنفس الحكم تقريبا.

رابعا/ الكذبة الكبرى: في أن مدة التوقيف لا تتجاوز سنة، فإما المحاكمة وإما إطلاق السراح، وذلك حسب التعديل الجديد فقد كانت أقل من ذلك وهذا كله خيال، فالسجون مليئة بمن لهم خمس سنوات وست وسبع وأكثر من ذلك دون محاكمة ولا رائحة لمحاكمة، وإضافة إلى ذلك الكثير منهم لا قضية له معتبرة.

خامسا/ زعمه أن هيئة التحقيق والادعاء لا ترفع إلا من ثبت بالأدلة الكافية اتهامه وهذا كذب صراح، بل جل كلام المدعي أوهام وظنون وتضخيم للأمور، ويدل على ذلك مقارنة اتهامات الادعاء مع الأحكام الصادرة، ويكفي في كذب ذلك ثبوت براءة عدد من المحكومين حتى في هذه المحاكم الجائرة.

سادسا/ الزعم بعدالة المحاكمة وباتباع الأنظمة في ما يحق للمتهم، وهذه أكاذيب بعضها فوق بعض فكيف بمحاكمة عادلة من قضاة منتقين، ثم هم يعاملون المتهمين قبل المحاكمة معاملة المدان سلفا، ويسيئون إليه، ويرفعون خصمه وهو المدعي فوقه، وينسقون معه ويصدقونه فيما يدعيه، ومجلسه بجوار القاضي ليس بجوار خصمه ويأخذ فرصته كاملة في الادعاء والحديث ويتواصل مع القاضي في أي وقت شاء، وأما المتهم المسكين فيوضع في الزنازين الانفرادية طيلة فترة المحاكمة ويمنع من الزيارات والاتصال بأهله، مهما طالت مدة الجلسات ولا يعلم متى موعد الجلسة.

وهناك خرافة تسمى محامي، وقد طالب بها عدة سجناء فلم يجدوا غير السخرية والإهانة والإبقاء في الانفرادي، حتى قبلوا بالوضع الراهن، وجميع المحاكمات سرية حتى لا تظهر فضائح الادعاء وأكاذيبه أمام العالم، ويؤتى بالسجين مغمما ومقيدا ومكلبشا في سيارة مظلمة لا يرى فيها النور، ولا ترفع عنه الغمة ولا الكلبش إلا داخل مجلس القضاء، ويبقى القيد في رجله، ومع ذلك فالدولة لها حق

إلغاء الحكم وإعادة المحاكمة كما سبق بيانه، ولها الحق في إبقائه في السجن ولو حكم له بالبراءة أو بمدة قد انتهت، ولها الحق في الزيادة على الحكم، كما هو الحاصل مع كثير من المحكومين تزيدهم السنة تلو السنة حسب المزاج، فلا أدري ما قيمة هذه المحاكم مع ما هي عليه من الجور والظلم؟!

ثم من حق السجين الرد على الدعوى، بإعطائه صورة منها ليرد خطيا، ولكن كثيرا من المتهمين لم يمكنوا من ذلك وطلب منهم الرد شفهيا، وكذا إذا رد خطيا لا يطرح كاملا في محضر الجلسات بخلاف خصمه المدعي، وإنما ينتقي منه القاضي ويحوره بأسلوبه مما يفقد الرد قوته في كثير من المواقف، وكذا من حق المتهم الاعتراض على الحكم، ولكن الكارثة أنه أحيانا يعترض فيزيده القاضي لعدم رضاه بأسلوبه في الاعتراض، ومن ثم إذا كتب لائحة الاعتراض فإنما يسلمها للسجن ولا يدري هل سلمت للاستئناف أم لا، ثم ينتظر ما يترتب على الاعتراض الشهور تلو الشهور لا يستطيع أن يصل إلى شيء، وبعضهم ينتظر أكثر من سنة دون جواب، هذا بالإضافة لطول المدة بين الجلسات التي تستغرق أيضا شهورا طويلة أحيانا، ولأجل ذلك يوافق كثير من المحكومين على الحكم ليس قناعة به كما يزعم المتحدث الرسمي، وإنما لأمور منها هذه الدوامة، ومنها أن المحكوم يخشى إذا اعترض أن يزيده الاستئناف عقابا له وردعا لغيره، كما هو مشهور بين السجناء ومنها أن كثيرا من المسجونين عنده قناعة بأن هذه المحاكمات تمثيلية سخيفة لا تقدم ولا تؤخر، فالأحكام جاهزة من الوزارة ولها الحق التام في العبث بها كيف شاءت كما تقدم.

سابعا/ ما يدعيه المتحدث من أن جميع أوجه التعامل تخضع للأنظمة والقوانين الدولية ويضمن فيها الحقوق، ثم يستثني إلا في الحالات التي لها خصوصية حسب اللوائح والأنظمة.

وهذا الأسلوب المطاطي يخول له أن يلغي جميع الحقوق ويتصرف حسب ما يشاء، فتفتيش البيوت وانتهاك حرمتها بلا أي مبرر مدخلة تحت ما دعت إليه المصلحة العامة واستثناء النظام، وإيقاف الآلاف بلا مسوغ كذلك، والتجسس على جميع الهواتف ووسائل الاتصال وهلم جرا، وكله تحت الكلمة المطاطية التي تعطيك الحق باليمين ثم تأخذه باليسار.

ثامنا/ كذبة كبرى وهي أكبر الكذبات، وعليها يدندن الجميع، وبموجبها ضاعت حقوق الناس، ودب الرعب في قلوب الكثير وأحجم من أحجم عن التدخل؛ لإنهاء هذه المهزلة وهذه الكذبة تتعلق بنوعية السجناء فهم بتصريحاتهم خطرون، ولا ننسى الجرائم التي أسندت إليهم من قتل وتفجير وترويع للآمنين، وهم جلهم صغار في السن يعتنقون أفكار التكفير وينقصهم العلم، وأكثرهم من الفاشلين دراسيا وحالتهم المالية ضعيفة...الخ هذه الاسطوانة المشروخة، ولذا وجب أن نبين حقيقة المعتقلين فنقول:

عدد كبير من المعتقلين ليس في العير ولا في النفير، ولا توجد عنده أي رائحة شبهة:

- رجل اعتقل لأنه مرت به سيارة فسألته عن جهة معينة فدلهم عليها فقبض عليه؛ لأن السيارة كانت تحمل مطلوبين!

- رجل أوقفه شخص في الطريق وطلب منه توصيله معه تبرعا، فلما سارا علم أنه من المتظاهرين مع الفقيه ويريد الهروب عن مكان المظاهرة، فخاف الرجل وأعطاه عشرة ريالات، وقال له: انزل واركب سيارة غير سيارتي، فقبض عليه واعتبر من الممولين للفقيه!

- رجل دخل الانترنت فوجد البعض يطعن في المملكة في إحدى المنتديات، فرد عليهم ودافع عن المملكة، فقبض عليه بحجة لماذا تتدخل!

- رجل اسمه الحقيقي (مطلوب) اتصل بأمه وقال لها: أنا مطلوب، فقبض عليه ظنا أنه مطلوب أمنيا!

- رجل يعمل بمزرعة وقد أتى عمرة فتم تفتيش المزرعة وعثر عليه فسجن!

- رجل يوصل أخته إلى زوجها المعتقل في السجن لكنه عمرة، فقبض عليه!

- رجلان تحدثا هاتفيا عن فتيات وخمور في بيت أحدهما لقضاء ليلة حمراء، فعبر أحدهما عن الفتيات بالصواريخ، فقبض عليهما!

- تاجرا تمور تحدثا هاتفيا عن توريد بضاعة تمور، فظن أنهما قصدا التمويه فاعتقلا!

- عدد كبير من البنغاليين على وجه الخصوص اعتقلوا جميعا؛ لجمعهم تبرعات لمسجد ومدرسة تحفيظ، عند بعضهم ٥٠ ريالا، وبعضهم ١٠ ريالات!

- عدد كبير من الأفغان والعراقيين واليمنيين اعتقلوا؛ لتحويلهم أموالا لأسرهم في بلادهم.

- عدد كبير اعتقل لأنه حضر جلسة عشاء أو غداء أو غيره، وصادف وجود شخص مشتبه به في تلك الجلسة، فاعتقلوا وإن لم يعرفوا عنه شيئا!

نكتة: رجل تم اعتقاله؛ لأن شخصا ما رأى في منامه أنه المهدي!

- رجل اعتقل لأنه عثر على رقم هاتفه في شقة أثناء تفتيشها!

- كثير تم اعتقالهم لمجرد وجود أسمائهم في هواتف بعض المعتقلين!

- رجل اعتقل لأنه أعار هاتفه لزميله في العمل؛ ليتصل منه!

- رجل اعتقل لأنه اشترى هاتفا مستعملا من أحد المحلات، وكذا اعتقل البائع وصاحب المحل!

- رجل اعتقل لأنه قام بتوصيل صديقه إلى المطار ليسافر لسوريا !

- رجل اعتقل لأنه أدان صديقه مبلغا من المال!

- رجل اعتقل لأنه حضر جلسة تكلم فيها بعضهم عن أحوال المسلمين في أماكن الصراع، فنصحهم بعدم الخوض في هذه الأمور وتركها لولاة الأمر!

- رجل سمع شخصا يكفر الدولة، فبلغ المسئولين عنه فاعتقل!

- رجل يعمل في مشروع بناء سجن القصيم أوقف في نقطة تفتيش، فرأى العسكري المخطط معه فاعتقل!

- رجل أفغاني اسمه بابرك، عمره ٨٠ سنة اتصل أهله عليه من أفغانستان، فبشروه بسيطرة طالبان على منطقة كان الاحتلال الأمريكي قد احتلها، فقبض عليه!

- رجل اعتقل لوجوده في مكتب العمل الذي يعمل به أحد المطلوبين، وهو زميله في العمل!

- رجل قبض عليه لأنهم ما وجدوا ولده فأخذوه بدلا منه!

- بنغالي معه تزكية لجمع التبرعات، سجن لجمعه ٤٥٠ ريالا لمدة أشهر، ثم رحل!

- اثنان من الحجاج بشتونيان راجعان لبلدهما بعد الحج، سجنا ٦ شهور بلا أي ذنب!

- باكستاني اسمه مشتاق اتصل أحدهم من هاتفه فقبض عليه!

- أفغاني ماتوا أهله جميعا في الزلزال ما زال مسجونا، وتهمته لديه أفلام جهادية!

- سعودي من الطائف أخذ مع طلاب الجامعة، وحكم براءة بعد أكثر من سنتين، وقد طلقت زوجته!

- يمني حكم له بالبراءة بعد ٣ سنوات من سجنه!

- سوداني حكم له بالبراءة مرتين من المحكمة وديوان المظالم، ولا يزال مسجونا منذ سنتين!

- سجين اسمه عمر حيان يمني، سجن هو وأسرته سنتين خطأً!

- الذي بلغ عن التكفيري سوداني، واسمه أمين مدني سجن سنة!

- طالب أوروبي من الجامعة طمس صورة حسب ما درسوه في الجامعة، فكانت للأمير فسجن ٦ شهور!

- ياسر الشهري مسك في طريقه للعراق، له ست سنوات بلا محاكمة!

- أحدهم سجين فقط لأجل خطبته أرملة أحد المقتولين، وآخر لأجل زواجه من ابنة أحد المقتولين أيضا!

- فارس السهلي سجن والده وأخوه ٨ شهور لأجله!

- أبو ريان سوري، سجن وزوجته وأطفاله سنة!

- موريتاني لا شيء عنده، حكم سنتين وله خمس سنوات الآن، وقد طلق أهله!

- أخ جزائري تم ترحيله من المملكة، ثم تقدم بطلب تأشيرة من القنصلية السعودية في الجزائر وجاء مرة أخرى، فقبض عليه للاشتباه فقط وله أكثر من سنتين دون أي تهمة، وتحاول الداخلية تبرير اعتقاله بأنه استغل طيبة وحسن أخلاق موظفي القنصلية وليس غفلتهم وتقصيرهم إن كان ممنوعا من دخول المملكة!

- أخ فلسطيني في الرياض متهم بإرسال أموال إلى حماس وهي الحكومة الشرعية، ولا يوجد دليل على ذلك سوى معلومات من إسرائيل سرية للمملكة، وتم الحكم عليه بعشرين سنة، فرفض التوقيع على محضر الجلسة، فخففها القاضي في اليوم التالي إلى عشر سنوات، فقال له: يبدو أننا في حراج طماطم وخضرة، واعترض على الحكم وطلب إعادة العشرين سنة، ولازالت قضيته في التمييز.

- تاجر سعودي مشهور في الرياض التقى مع حارث الضاري عندما جاء رسميا لزيارة المملكة وأخذ تبرعات فدعمه بمبلغ من المال، فسجن بعد هذا اللقاء بأكثر من أربع سنوات لأجل هذا الدعم العلني الذي لم يكن ممنوعا بأي حال، ولا زال مسجونا، وقد أساءوا معاملته لأجل رفعه قضية على الداخلية عن طريق أولاده بسبب ما تعرض له من خسائر.

والعجائب كثيرة ولو شئت لذكرت أسماء كل هؤلاء.

والمعتقلون أنواع:

الأول: ما تقدم ذكره ممن لا ناقة له ولا جمل وهم كثير جدا ومنسيون، وعلى وجه الخصوص غير السعوديين منهم.

الثاني: إصلاحيون ينتهجون نهج الفقيه، وكثير منهم لا ينهج شيئا ولكنه اتصل على الفقيه أو شارك في قناته في لحظة غضب بسبب ضائقة مالية أو نحو ذلك، وهؤلاء لا يملكون إلا الكلام وهم كثير.

الثالث: انترنتيون: وهؤلاء أيضا كثر، وكل تهمتهم مشاركته في بعض المنتديات، أو دخولهم بعض المواقع، أو تحميلهم ملفات من الإنترنت، أو إرسال رسالة أو تلقيها، ونحو ذلك.

الرابع: راغبون في الذهاب للعراق أو أفغانستان، وفيهم من ذهب ورجع، ومنهم من قبض عليه هناك وسلم، ومنهم من قبض عليه في الطريق قبل أن يصل سواء داخل المملكة أو خارجها، ومنهم من كان ينوي فقط الذهاب ولم يحصل منه أي عمل.

الخامس: متسترون أو عالمون بشيء مما تقدم أو مما يأتي، ولم يشاركوا بأي شيء مما يأتي، لكنهم لم يقوموا بتبليغ الجهات المعنية.

السادس: مشاركون بأي نوع من المشاركة، كالتوصيل أو الاستضافة أو التنسيق أو الدعم المالي.

السابع: المتبرعون وجامعوا التبرعات، مطلقا كما تقدم، سواء كان لأماكن الصراع بما فيها فلسطين، أو لمساجد وحلقات تحفيظ، أو أعمال خيرية.

الثامن: التكفيريون: وهم قلة قليلة، والمراد من يعتنق الفكر فقط دون أي عمل يترتب عليه.

التاسع: الذين يرون الأعمال التفجيرية في المملكة ونحوها ولكن لم يشاركوا.

العاشر: من شارك في شيء من الأعمال داخل المملكة، وهم من أندر النادر ضمن الموقوفين.

الحادي عشر: العائدون من غوانتنامو.

الثاني عشر: حوثيون وشيعة مناهضون للدولة.

كما أن السجناء أكثرهم خلاف ما يشاع، فكثير منهم كبار في السن، بل بعضهم طاعن وصل السبعين وما فوقها، وكثير منهم خريجو كليات الشريعة، وأما حفظ القرآن فربما تجد بعض الغرف كل من فيها حفاظ كما أن حفظة الكتب الستة فيهم كثير، بل يوجد بينهم علماء بل من كبار العلماء على المستوى العالمي، هذا بالإضافة إلى أصحاب الشهادات العليا من الدكتوراه وما دونها في سائر التخصصات، وأما الناحية المالية فيوجد فيهم أثرياء، بل من أبناء الطبقات العليا في المجتمع.

وحسب التقسيم الذي قدمناه، نلاحظ أن المتحدث الرسمي باسم الوزارة إنما ركز على نوع واحد فقط من الاثني عشر نوعا من المساجين، موهما أن الكل من هذا النوع، وبالتالي يهيج الرأي العام المحلي والعالمي ويسد الباب على المؤسسات الحقوقية وعلى الشفاعات بل على المسئولين الكبار أمثال

الملك وولي عهده، بل ربما على نفس وزير الداخلية الذي لا يطلع على التفاصيل، وهذا والله لا يبرؤهم بين يدي الله، ولكن هذه الطريقة الخبيثة فاقمت الأوضاع، وأظنها تسببت في هذه المعاملة العجيبة مع المساجين السياسيين، ففي كل رمضان يصدر عفو ملكي عن أصحاب الحق العام وكل هؤلاء منهم، لكنهم دائما خارج العفو وفي الأعياد كذلك، وكلما جاءت مناسبة كبيرة مثل تولي الملك، ثم شفاء الأمير سلطان، ثم شفاء الملك، ثم القرارات الأخيرة بسبب المظاهرات في سائر الدول، لم تشمل أي موقوف أمني وكأنهم ليسوا من الرعايا، بل إن نظام تخفيف العقوبة على حسن السلوك لا مكان له؛ لأن أغلبهم حسن السلوك وكذا تنصيف المدة على الذي يحفظ القرآن؛ لأن أكثرهم يحفظ القرآن بل وزيادة عليه من الحديث والعلم الشرعي وحسن السمت، فيلاحظ أن الأمر يخضع للهوى السياسي، ففي حين يعي الجميع مدى خطورة الحوثيين والشيعة المناهضين وحملهم السلاح وقتلهم العشرات وما تسببوا فيه من دمار لقرى بأكملها وتشريد أهلها إلى اليوم، فقد تم العفو عنهم وخرجوا تقريبا جميعا في صفقة سرية لا ندري وضعها، كما أن كثيرا من السجناء سجن لمجرد إيواء بعض المطلوبين، ولو للحظات أو رآه فقط حتى وإن لم يكن لديه علم بأنه مطلوب أو طلب بعد هذا الإيواء، في حين أن الدولة الآن تؤوي أكبر مجرم ومفسد في الأرض ومدمر بلد كامل، ويعتذر سعود الفيصل على مرأى من العالم بأن عادات العرب تستلزم أن (يزبن) أي يؤوي ويخفي المجرم ابن علي المطلوب أمنيا عالميا، وقد احتج كثير من السجناء بأنهم أحرجوا بسبب العادات القبلية، وليس لديهم أي فكر أو مشاركة، فلم يقبل منهم ولهم الآن سبع وثمان سنوات دون محاكمة.

كما أنه يوجد ما يسمى بالسنة الإدارية، حيث تحتسب السنة بتسعة أشهر فقط، بل في بعض البلاد تحتسب السنة بستة أشهر فليس أقل من معاملة السجناء السياسيين مثل معاملة غيرهم من السجناء باحتساب السنة تسعة أشهر ولكن ليس ذلك إلا حلما.

وإذا سلمنا بوجود بعض الخطورة لدى بعض الموقوفين، فهل تجار المخدرات والمروجون لها أقل خطورة؟ نظرة سريعة على عدد من قتل من رجال الأمن، وعدد من قتل من الأبرياء من زوجات وأطفال وجيران وغيرهم بأيدي المدمنين، وعدد السرقات والاعتداءات الجنسية على المحارم

وغيرهم، وإفساد الشباب وضياعهم بسبب ذلك، هل كل هذا أقل خطورة من شباب يريد الذهاب للعراق ليدافع عن أعراض المسلمات المنتهكة من قبل المحتل الأمريكي؟ حتى يشمله العفو وفرص تخفيف الحكم ونحو ذلك، ولا يشمل هذا المسكين الذي دفعه لما دفعه الغيرة على الدين!

تاسعا/ ومن التلبيسات العجيبة ما يدعيه المتحدث الرسمي من أن سعيدا الشهري كان في انتظار المحاكمة وأنهم أطلقوه رغم ذلك، وهذا كذب صريح فإن سعيدا وأمثاله من العائدين من جوانتنامو لا تهمة عليهم للدولة حتى بالنسبة لأمريكا أكثرهم لم يثبت عليه أنه قاتل الأمريكان، ولذا فإن الدولة تحقق معهم، فمن اشتبه فيه أدخلوه السجن وغير ذلك يرسلونه الاستراحة، وهي أيضا سجن لكنه ذو إمكانات جيدة، حتى يتأكدوا أنه لا يحمل فكرا معاديا ويطلقوه وليس أحد منهم ينتظر المحاكمة، وما فعله سعيد وأمثاله بالذهاب لليمن وما تلاه، إنما بسبب ما وصلهم ورآه بعضهم من إجرام في السجون، وما يحصل لمن فيها بدون أي جرم ارتكبوه ثم ما لديهم من فكرة سابقة عن الدولة وعلاقتها بأمريكا، ولم تتمكن لجان المناصحة من إزالة ذلك، ثم يدعي المتحدث أن كل من أفرج عنه ربما فعل مثل ذلك وهذا جور عجيب فهل كل من سبق من النوعيات المسجونة يحملون نفس الفكر؟ وهل كل من أطلق فعلا فعل ذلك؟

عاشرا/ ومما ادعاه المتحدث وكذب فيه على الأمة أن من أنهى محكوميته يتم إطلاق سراحه، إلا حالات استثنائية يشكل لها لجنة بأمر سام... إلى آخر كلامه، وهذا عجب عجاب! ألا يكفي حكم المحكمة بموجب الإدانات الموجهة للمتهم؟ كيف يحاكم ويصدر بحقه الحكم ثم يقال أمر سام ولجنة؟ إذا كان لديه أفكار لماذا لم يحاسبه عليها القضاء؟ هذا إذا سلم أن القاضي متجرد، وهنا أحب أن أنبه أن الأحكام التي أصدرها هؤلاء القضاة في جل الأمر فلكية لا يمكن أن تعقل، ويجب إيقاف هذه المهزلة، وهناك قاض منهم مجرم لا يتورع أن يحكم على أتفه الأشياء بالسجن عشرين وثلاثين سنة، وقد حصل ذلك مع ضعفاء من جماعة الفقيه التي لا شيء لديها إلا الكلام، ومجرد انتقاد للدولة الذي هو من باب حرية الرأي والتعبير ومكفول في جل بلاد العالم، حتى في بعض الأنظمة

الدكتاتورية المجرمة، كما أن هناك قاض يسميه المساجين (أبو عشرة)؛ لأن أكثر القضايا التي باشرها حكمها بعشر سنين مهما كانت تافهة.

وأما قوله بخروج من انتهت محكوميته، فهذا كذب محض، فلا يعرف أحد خرج عند انتهاء محكوميته، بل هناك من حكم براءة وله سنوات عدة ولم يتم الإفراج عنه، وهناك من حكم شهورا قليلة وله سنوات ولا يزال مسجونا وهم كثير، وليست حالات استثنائية كما يكذب هذا الكذاب.

وفعلا توجد لجنة تقابل بعضهم ولا يظهر منهم أي شيء يخالف الدولة بل عكس ذلك تماما، لكنهم يفاجئوا بأنهم زادوهم سنة جديدة هكذا يخبرون أهاليهم، وهكذا من عند أنفسهم وسنة وراء سنة، مع العلم أن الأكثرية لا يفعل معها هكذا، ولكنها ملقاة في السجن وكأنهم ليسوا بشرا ولا حقوق لهم، ويتساءلون ماذا بعد الحكم الشرعي -إن كان شرعيا كما يزعمون-؟ وكثير منهم كلموا القضاة ولجان المناصحة، ولكنهم يعتذرون كلهم بأنهم لا يملكون شيئا، والأهالي المساكين إذا أرادوا المتابعة يسألون سجينهم، فيحيلهم على الوزارة ويسألون كذاب الوزارة المسمى إبراهيم المهنا، فيحيلهم على العدل، ويسألون العدل فيحيلونهم على الوزارة، وهكذا في حلقة مفرغة، كل يرمي على الآخر، سواء في الذين انتهت محكوميتهم ولم يتم الإفراج عنهم، أو من حكم بالبراءة، أو من له سنوات دون محاكمة، أو من له استئناف للحكم، أو من حكم حكما فلكيا لا يمكن أن يعقله عاقل، ويريد إعادة المحاكمة بصورة عادلة نزيهة.

حادي عشر/من الأكاذيب كذلك موضوع تعويض من قضى أكثر من المدة المحكوم عليه بها، والحديث عن ذلك ذو شجون:

فأولا: من سجن سنوات دون محاكمة ثم أطلق سراحه: منهم من لا يعطى ريالا واحدا على هذه السنوات كلها، ومنهم من أعطي مبلغا زهيدا خلاف المتعارف عليه دوليا، والذي يقرره النظام، فبعضهم قضى قرابة أربع سنوات دون أي جرم، وأعطوه ثلاثين ألف ريال، في حين أنه يستحق حوالي مليون ونصف مليون دولار -يعني خمسة ملايين ريال- وهذا رجل واحد، ثم يمتن الكذوب

بتعويض ٤٨٦ شخصا بمبلغ ٣٢ مليون، يعني نصيب ستة مثل هذا المظلوم وهذا على افتراض صدقه في هذا الرقم المذكور.

ثانيا: بعض هؤلاء المظلومين قبل إطلاق سراحه عندما علم بالفتات الذي يضحكون عليه به، استشكل الأمر فقط ولم يعترض، فإذا به يعاد إلى السجن بل إلى الزنازين ويقضي سنوات طوال جديدة، حتى أصبح يتمنى أن يعطيهم كل ماله ويطلقون سراحه!

وهنا مناسبة أذكر فيها قصة أربعة أشخاص مسجونين منذ قرابة خمس سنوات، وقضيتهم أن أحدهم هو صاحب الأرض التي في منطقة ثول، وأقيم عليها جامعة الملك عبد الله فتقدم الرجل بصك الأرض وطالب بها، فألقي في السجن ومن معه من شركاء في المطالبة بها ونحو ذلك، حتى أصبح الرجل يقول: أطلقوني لا أريد أرضا ولا تعويضا فقط أريد الحرية، ولا حياة لمن تنادي، مع العلم أنه ليس ملتزما متدينا، كحال كثير من السجناء خاصة من أصحاب الفقيه!

ثالثا: يقول المتحدث بأنه اعترض على التعويض فقط ١٦ شخص ونقول: نعم إن صدق؛ لأن الكل يخاف شكوى الجلاد للجلاد، إذا كان قد رمي المظلوم في السجن وليس له أي حقوق لا في التحقيق ولا في السجن ولا في المحاكمة، فكيف يعترض؟ ومن تجرأ واعترض ماذا حصل له؟ يعاد إلى السجن مرة أخرى بسبب يدعى عليه أو بغير سبب، مثل كثير من المسجونين بمجرد اعتراضه أو بعد قليل ثم يحلم بعد ذلك بالخروج، وقد حدث فعلا أنه تم سجن من اعترض واشتكى إلى ديوان المظالم، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وأخيرا/ كيف يتم كشف هذه الحقائق للناس وبيان الصادق؟ لا يوجد إلا تغطية إعلامية على الهواء مباشرة من جهات حقوقية مستقلة يخاطبها الأهالي بحال المساجين، وتقوم بزيارات ميدانية لكل سجين، وتجلس مع كل سجين، ثم تتابع ما الذي يحصل له لإدلائه بالحقائق، وتظهر هذا أيضا للعالم أجمع.

ولا بد من تضافر الأهالي وتواصلهم مع حقوق الإنسان، وقيامهم باعتصامات ومظاهرات يطالبون فيها بحقوقهم وحقوق ذويهم، سواء داخل المملكة أم خارجها لدى السفارات السعودية، واستغلال وسائل الإنترنت وغيرها لأجل ذلك، مع الضغط على المسئولين بكل الوسائل، وجمعية الحقوق السعودية طالبت بطلبات جيدة في تصريح مفلح القحطاني، لكنها لا تملك سوى هذه الكلمات، ولابد أن يكون لها دور فعال في متابعة ما تطالب به، فقد ذكرت فيما ذكرت العفو الملكي العام وهذا أحسن ما يمكن فعله بدلا من أن يفعل غصبا عن (الخشوم) مثل ما حصل مع كلاب الدول المجاورة، أمثال حسني وبن علي والأسد والحمار وأمثالهم يأتي دورهم إن شاء الله تعالى.

وأحب أن أنبه إلى أن فرج الله قريب وكل ما هو آت آت، والسجن إنما هو لإعداد المناهضين للدولة، ومن يدخله محبا لها يخرج منه مبغضا لها ومعه عشرات الأعداد الجدد من أهله أجمعين وأصدقائه وجيرانه وهلم جرا، فمن يحلم بأنه قضى على ما يسمى الإرهاب أو استطاع قمع من يخالفه، فهو يعيش وهما عظيما، بل إنما هو ينفخ نارا راكدة توشك أن تستعر في وجهه في أي لحظة، وكما ذكر الفوزان هي قنبلة موقوتة تكاد أن تنفجر، فلا مستقبل للظلم مهما طال أمده.

#دراما_المحاكمات #trials_drama

ملحوظة: هذا المقال كتب في السجن قبل سنوات من الآن، وقد تغيرت أمور مما ذكرناه والمعلومات هذه واقعية وصادقة مائة بالمائة، وهي ليست في كل السجون الخمسة المشئومة، ولكنها موزعة فيها.

بقلم: د. محمد طرهوني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن

والمعتقل سابقا في سجون المملكة